الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة، بدول العالم الثالث

- الدول العربية نموذجا-

فتيحة هارون
أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس
قسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس/سطيف

الملخص:

كانت الدولة في تصور العالم الغربي عبارة عن إدارة للترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم المنافع العامة والخدماتية...فانه من الممكن القول أن الدولة الحديثة ظاهرة جديدة في العالم الثالث، لكونها ما تزال تسعى جاهدة للعمل المزدوج المتمثل في بناء الدولة وبناء الأمة في ذات الوقت...وعليه، تأتي هاته المداخلة للإجابة على التساؤلات الآتية: هل يمكن الحديث عن الحكم الرشيد في المجتمعات هذه، وهي تعيش إشكاليات الشرعية، المشاركة، الوحدة الوطنية، الهوية، والاندماج خاصة في ظل النظام العالمي الجديد، والتوجه نحو العولمة التي لا تسمح بان تمارس هذه الدول حقيقة الاستقلال والسيادة؟

الكلمات المفاتيح: الحكم الرشيد، العالم الثالث، الدولة الحديثة، الدولة المشاركة، الاندماج...الخ.

I: بعض التحديد الاصطلاحي لمفهوم الحكم الرشيد والدولة والسلطة:

1- مفهوم الحكم:

يعتبر مفهوم الحكم (Governance) مفهوما محايدا يعبر عن ممارسته السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي.

والحكم أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية، وتشريعية وقضائية، وإدارة عامة، وعمل كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويعبر مفهوم الحكم حسب تعريف الأمم المتحدة: عن ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية، واللامركزية. أي الإقليمية والمحلية. وهذا المعنى الحيادي ليس جديدا، بل هو قديم قدم الحضارات البشرية نفسها. ويدل على الآليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أو التأثير فيها.

2- مفهوم الحكم الرشيد:

يستخدم هذا المفهوم"الحكم الرشيد"من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي. بمعنى آخر أن الحكم الرشيد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة لتطوير موارد المجتمع وتقدم المواطنين، وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم؛ وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[1].

3- مفهوم الدولة:

أنه إذا كانت الدولة عبارة عن كيان أو تنظيم سياسي والذي يتطلب توفير ركيزتين أساسيتين والمتمثلتان في" الإقليم " (المنطقة الجغرافية)، و"الشعب" لقيام

United nations développement programme (UNDP) reconceptesalizing governance

1- في مؤلف د/ محمود الفوضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية الطبعة الأولى كانون الأول ديسمبر 2554- ص (79.95.96) بتصرف.

الدولة، فإنه يلزم توافر ركن ثالث يكمن في وجود "سلطة حاكمة" عليا يخضع لها جميع الأفراد. باعتبار أن السلطة الحاكمة تعتبر الركيزة الأساسية في كل تنظيم سياسي، لدرجة أن البعض يعرف"الدولة" بالسلطة أو يعرفها بأنها"تنظيم لسلطة القهر". ومن ثم يمكننا التساؤل عما إذا كان رضا الطبقة المحكومة على الطبقة الحاكمة أمر ضروري لقيام السلطة وصلاحيتها لممارسة شؤون الحكم والدولة؟

فإذا كان رضا الطبقة المحكومة على الطبقة الحاكمة أمر ضروري لقيام السلطة وصلاحيتها لممارسة شؤون الحكم، فإنه وفي المقابل وحسب وجهة نظر بعض المحللين السياسيين يصبح من الممكن لأية هيئة حاكمة إذا كانت قادرة على إخضاع الطبقة المحكومة لإرادتها ولو بالقوة والقهر حتى تصبح هيئة ممارسة للسلطة في الدولة. ولعل الأمثلة التي يمكن ذكرها ليست بالقليلة بالنسبة للمجتمعات القديمة منها وحتى الحديثة.

إلا أن وجهة النظر هذه لم تعد مقبولة لدى المجمعات الحديثة، إذ ولى عهد السلطة التي كانت تستند إلى مجرد القوة، بحيث تغدو السلطة التي لا تستند إلى إرادة الجماعة ورضاها، سلطة فعلية، دون أن تكون سلطة رسمية. وبالتالي فهي لا تسمح بقيام الدولة بالمعنى الحديث خاصة. على الرغم من أن السلطة في أية دولة لا بد أن تستند إلى "قوة" كضرورة لممارسة سلطتها.

ونشير بذلك ابتداء أن الدولة والسلطة في إطار علاقتهما بالمجمع يمثلان في الحقيقة عملة واحدة. باعتبار أن الدولة هي أجهزة وهياكل ومؤسسات والسلطة والحكومة أو الحكم هي في حقيقة الأمر عبارة عن عملية حسن استخدام أو سوء استخدام هذه الأجهزة والهياكل وغيرها من المؤسسات من طرف الطبقة المهيمنة على رأس الدولة.

لذلك يمكن القول أنه بقدر ما تكون الدولة تمثيلا أمينا للتفاعل والتوازن بين قوى المجتمع المختلفة وذلك وفقا لحجمها، ونوعها، ومصالحها وكذا وعيها،

بقدر ما تكون العلاقة صحيحة. وبقدر ما تكون الدولة نفسها ذات وجود شرعي مبرر. تكون السلطة " شرعية "(غير مغتصبة).

وبقدر ما يمكن وصفها بأنها سلطة تقترب من الرشد والعقلانية الذي تميزت بها الدول الغربية الحديثة، رغم اختلاف صورها. باعتبارها النموذج المثالي بالنسبة لدول العالم الثالث.

وبناء على ما تقدم هل تقترب الأنظمة في دول العالم الثالث وتحديدا الأنظمة العربية من هذا الأنموذج؟ أم إلى أي نموذج آخر يمكن أن يصنف من خلاله الدول القطرية العربية، باعتبارها نموذجا من نماذج الدول الحديثة في دول العالم الثالث، وإن كان البعض[1] يصر على أن لفظ العالم الثالث نفسه أصبح غير مناسب حاليا بعد سقوط العالم الثاني العالم الشيوعي (الاتحاد السوفيتي سابقا).

إلا أنه وقبل التطرق للإجابة عن هذا السؤال من خلال هذه الورقة، يتوجب علينا أولا التعريف بهذا النموذج للحكم الذي بوجه عام، هو سمة أو خاصية مميزة للمجمع السياسي الحديث، ومظهرا بينًّا شديد الدلالة على التزامه قواعد الرشد، والعقلانية ذو الانتشار الواسع في المجتمعات الغربية الحديثة. ولكنه ليس الأنموذج الوحيد. وبتقديرنا يمكن اعتبار الحكم الرشيد بمثابة منظومة من مؤسسات الحكم والإدارة المنوطة أساسا بمسؤولية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، والسهر على تنفيذها في أي مجمع من المجتمعات الحديثة. ومؤسسات الحكم والإدارة هذه عبارة عن تنظيم رسمي تمارس سلطاتها وصلاحيتها وفقا لسند وقواعد قانونية وسياسية مكتوبة (دستور) تحدد هذه الأخيرة كيفية إدارة شؤون المجتمع السياسي لضمان استقرار أوضاعه. ولهذا فإن

---

(1)- لورانس جزاهام وآخرون: **السياسة والحكومة: مقدمة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية**. ترجمة عبد الله بن فهد اللحيدان جامعة الملك سعود 1999 ص (295).

هذا التنظيم الحديث يستند إلى أسس شديدة الوضوح قوامها العقلانية والكفاءة والقدرة على الإنجاز مما يضفي على المجتمع الحديث سمات فارقة من شأنها وسمه دون أي من المجتمعات التقليدية بأنه مجتمع التنظيم الرشيد[1] القائم على أسس شرعية. والتأكيد على فكرة المساواة والمشاركة السياسية باعتبار كل منها ضرورة ملازمة لفكرة وقيام الدولة الحديثة (الديمقراطية).

هذا النموذج من السلطة يتمتع بخصائص عديدة يمكن تلخيصها في عجالة فيما يلي:

II: بعض مميزات الحكم الرشيد بالدول الغربية الحديثة:[2]

أولا- مبدأ السيادة:

لقد ذكرنا سابقا أن وجود السلطة السياسية يعتبر أحد الركائز الأساسية لقيام الدولة فإن أهم مميزات هذه الأخيرة هو اتصافها بالسيادة "La souvereneté" بنوعيها الداخلية والخارجية.إلا أن هذه السلطة تكون مجردة عن الأشخاص الممارسين لها؛وهم طبقة الحكام باعتبار أن الدولة هي أساس السلطة وما صفة الحكام إلا الأشخاص الذين لهم حق ممارستها دون أن يكون لأي منهم حق ذاتي أساسي في هذه السلطة ومن ثم تكون السلطة دائمة وليست عرضية. كما يجب أن لا نخلط بين السيادة والسلطات السياسية في الدولة.إذ ليست الأولى إلا صفة للثانية. ولا توجد سلطة أعلى منها فهي سلطة آمرة.

ويكون صاحب السيادة في هذه الدولة وحق ممارستها هو "الشعب" وفقا لأصول الديمقراطية الحديثة؛ التي تخول لأفراد الشعب حق ممارسة السلطة

---

(1)- د/ السيد عبد الحليم الزيات: **في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة القوة الصفوة)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 171.

(2) - د/ إبراهيم عبد العزيز شيحا **النظم السياسية الدولة والحكومات**.منشاة المعارف بالإسكندرية 2003، ص ص 145 - 157 بتصرف.

بأنفسهم مباشرة ودون وساطة أحد والاشتراك في بعض مظاهر السلطة سواء بالاقتراع الشعبي للقوانين كأسلوب، أو الاستفتاء ووفقا لما تقره الأغلبية.

ثانيا- مبدأ الشرعية:

هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم[1] وأن يمارس السلطة. ومفهوم السلطة في التراث الإسلامي" فأنها تعني "البيعة" وهي العهد على الطاعة كأن يعاهد المبايع أميره على أن يسلم له في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره.بينما الشرعية من وجهة نظر" ماكس فيبر " فيمكن أن تستند إلى مصدر واحد أو أكثر من مصادر ثلاث وهي:

1- **سلطة كاريزمية:** الروحية أو الملهمة التي تعتمد على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مثل البطولة أو نموذج من نماذج الشخصيات يُحتذى بها لما لديه من مثل وقيم.

2- **سلطة تقليدية:** التي ترتكز على الاعتقاد في قدسية التقاليد، وشرعية المكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة الروحية من مثل وقيم.

3- **سلطة قانونية:** تقوم على أساس عقلي مصدره الاعتقاد بقواعد ومعايير موضوعية وغير شخصية ومصدره أيضا تفويض الذين يقبضون على مقاليد الحكم والسلطة، الحق في إصدار أوامرهم، بهدف إتباع هذه القواعد والحفاظ عليها كالنمط الشائع في المجتمعات الحديثة عموما. [2]

---

(1)- د/ سعد الدين إبراهيم: **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**، في مؤلف أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، 1980، ص 404.

(2)- د/ خضر زكريا: **نظريات سوسيولوجية**- مكتبة الأهالي للطباعة والنشر 1998- ص 125.

وعلى الرغم من أن الأنماط الواقعية للسلطة الواقعية هي أكثر تنوعا بكثير من هذه المحددة توا، إلا أن هذا النموذج يقترب من ذلك التصور الذي وضعه (دافيد إستون) لمفهوم الشرعية إذ يفصلها في 3 مكونات:

1- **المكون الشخصي:** إذ المكون الشخصي للحاكم يدخل بالضرورة في بناء شرعية الحكم.

2- **المكون الإيديولوجي:** وهو عبارة عن منظومة الأفكار والمبادىء التي تعبر عن سياسة النظام القائم. إذ تكمن مهمة هذه الإيديولوجية في أن تصبح دليلا موجها للعمل السياسي ومقياسا لتقويمه. ويصبح بذلك عقدا اجتماعيا صريحا بين الحاكم ومواطنيه.

3- **الشرعية البنيوية:** وتؤكد هذه الأخيرة صفة (البنيوية) تأكيد دور المؤسسات وأهمية عملية مأسسة الدولة وتدعيم كيانها بمختلف الأجهزة والمؤسسات القانونية تأكيدا لشرعيتها. وتعد بذلك الشرعية القانونية (البنيوية) النظير المقابل للعقلانية القانونية التي أكدها" ماكس فيبر " مثلما أسلفنا. فيما يذهب" كارل دويش"، أن الشرعية البنيوية الدستورية تنهض على ثلاثة عناصر هي الأخرى:

1- **العنصر الدستوري:** والتي تعني أن السلطة شرعية لكونها قامت وفقا لمبادئ البلاد الدستورية والشرعية.

2- **عنصر التمثيل:** والتي تعني أن السلطة شرعية، تقوم أساسا على اقتناع المحكومين بأن الذين في السلطة يمثلونهم.

3- **عنصر الإنجاز:** أن الشرعية تقوم على مدى ما تحقق من إنجازات بواسطة السلطة[1].

---

(1)- د/ تامر كامل: **الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة**، بغداد بيت الحكمة، 2001، ص ص (173-174).

ثالثا- الشخصية المعنوية القانونية:[1]

لما كانت الدولة غير قادرة على مباشرة بنفسها مظاهر وجودها القانوني، إنما تقوم بذلك من خلال حكامها الذين يحوزون سلطة الدولة وينوبون عنها في التعبير عن إرادتها؛ فإن الاعتراف للدولة بالشخصية المعنوية القانونية يعني:

1- أنها وحدة متمايزة ومستقلة عن مجموعة الأفراد المكونين لها.

2- أنها وحدة متمايزة عن الأشخاص الحكام الذين يزاولون مهام السلطة فيها. وبقاؤها ككائن مستقل يتسم بالاستقرار والدوام ويترتب عن ذلك ما يلي:

أ- تصبح الدولة وحدة قانونية متمايزة عن أشخاص الحكام الذين يزاولون السلطة نيابة عنها باسم الجماعة ولصالح الجماعة وليس للمصلحة الخاصة لحكامها.

ب- لا يترتب عن تغيير شكل الدولة، أو نظام الحكم فيها، وأشخاص الحكم، تعطيل نفاذ القوانين التي أصدرتها الدولة قبل التغيير. لكن يمكن إلغاؤها أو تعديلها بطرق صريحة أو ضمنية.

جـ- لا يترتب عن تغيير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها أو أشخاص الحكام؛ أي مساس بالمعاهدات. بل تظل قائمة ما دامت هذه الأخيرة قائمة.

رابعا- خضوعها لسلطة القانون:

ونقصد بذلك تقيد الهيئات الحاكمة في الدولة بالقواعد القانونية المعتمدة والتي يخضع لها المحكومين ويتمثل هذا الخضوع إجمالا في:

---

(1)- د/ إبراهيم عبد العزيز شيحا: -**النظم السياسية – الدولة والحكومات** -منشاة المعارف-الاسكندرية 2003-ص 159-بتصرف طفيف.

1- التقيد بالدستور والذي يعني مجموعة القواعد الأساسية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها وكيفية اختيار الحاكم وتبين سلطاته وحدود هذه السلطة.

2- كما تعمل على تقييد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وما تصدره من أحكام، علما أن النظم السياسية المعاصرة تعددية كانت أم شمولية لا تزيد عن سلطات رئيسية ثلاث وهي:

1- السلطة التشريعية 2- السلطة التنفيذية 3- السلطة القضائية[1]. مع الإشارة أن فيشر في مختلف تحليلاته لظاهرة السلطة يرى أن المجمعات الغربية تتميز بالمشروعية القانونية ولكن ليست جميعا ديمقراطيات رأسمالية، وإنما كل نظام دولتي سواء كان بناؤه الاقتصادي رأسماليا أو اشتراكيا[2].

خامسا- تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات: Séparation des pouvoires

ويتعلق بوجوب احترام كل سلطة من السلطات العامة في الدولة، اختصاصاتها وتحقيق استقلال الأجهزة وعدم اعتداء أي منها.

سادسا- سيادة القانون وتعزيز الرقابة القضائية:

يعد قرار سيادة القانون والرقابة القضائية على أجهزة الدولة، مؤشرا حقيقيا دالا على خضوعها للقانون واستقلاليته، وحياده فيما يصدره من أحكام.[3]

سابعا- ضمان الحقوق والحريات الفردية:

إن الدولة الحديثة مطالبة ليس فقط باحترام الحقوق والحريات الفردية فحسب، بل هي مطالبة بالتدخل بشكل إيجابي لكفالتها وممارستها، والعمل على

---

(1) – د/ إبراهيم عبد العزيز شيخا: مرجع سابق، ص 159.

(2) – د/ حسن ملحم: **التحليل الاجتماعي للسلطة** – منشورات دحلب، دون سنة الطبع، ص 27.

(3) – د/ تامر كامل: مرجع سبق ذكره، ص 88-90 بتصرف.

تنمية الحريات الفردية الأخرى الاجتماعية والاقتصادية. فهي ملزمة بتحقيقها. بل إن وجودها الحقيقي مقترن بها. (1)

وبالرغم مما تقدم من توضيح حول مميزات الحكم الرشيد في الدول الغربية الحديثة، وما تتسم به من شرعية، ودستورية، وتوجه ديمقراطي، وعقلاني؛ فإنها وبالرغم من ذلك أنظمة لا تخلو من العيوب والنقائص. على اعتبار أنه لا يوجد على وجه البسيطة مجتمع فاضل، الذي يخلو من الفساد. على الرغم من إتجاه جل أنظمتها نحو النموذج الديمقراطي في تداولها على السلطة. إذا الديمقراطية شرط ضروري لسيادة نظام الحكم الرشيد؛ لكنها ليست شرطا كافيا لعدم وجود ترابط قوي بين الديمقراطية والحكم الرشيد.

III- الدور الوظيفي للدولة في المجمعات الحديثة في ظل العولمة:

يمكن القول عموما أن دور الدولة يتمثل في كونها كانت أداة تسعى للتوفيق بين المصالح المتناقضة في البلدان الرأسمالية كما يمكن الحديث عن دولة الرعاية في المجمعات المتطورة التي أخذت على عاتقها مهمة الرعاية لضحايا السوق والعاطلين عن العمل والمسنين. بينما في مرحلة العولمة؛ فإن تهميش هذه الأدوار سيكون لصالح المضاربين والشركات المتعددة الجنسيات. التي لم تعد معنية بهؤلاء الضحايا والمهمشين. بينما ما تزال الآراء متباينة نحو أدوار الدولة في مرحلة العولمة، فإذا كانت الدولة وسيلة تسلط وإكراه واستغلال من وجهة نظر الماركسي الكلاسيكي، فإنها تجسد نفسها اليوم، غير مرغوب فيها في الفكر الليبرالي كذلك. لأنها أصبحت عائقا للنمو الرأسمالي العالمي وحركة التجارة

(1) – المرجع نفسه، ص 91.

والتكامل الاقتصادي بعدما كانت ذاتها شيئا مقدسا ووسيلة للانتشار الرأسمالي.[1]

يقول احد أصحاب اليمين الرأسمالي كينش أومي "Keniche Ohmea ":

" يجب أن نعترف بأننا نعيش الآن في عالم بلا حدود. وأصبحت الدولة الوطنية مجرد خيال وفقد رجل السياسة كل قوة مؤثرة". أما اليسار العالمي ممثلا بأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، فيرى الأمور على نحو مغاير إذ تظهر للدولة أدوار ووظائف جديدة، يجب أن تقوم بمواجهة ضغوطات العولمة. وأفضل ممثل لهذا الاتجاه صاحب فكرة (الطريق الثالث)

البريطاني "أنطوني جيديتز" الذي يتحدث عن ضرورة تحول الدولة إلى دولة الاستثمار الإجتماعي. وعليها أن تقوم وبشكل جريء بإحداث ديمقراطية اجتماعية من الأسفل؛ من خلال التعاون مع المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية. في إعادة تحديد لمؤسسات المجتمع المدني، وإعادة إدماج المهمشين إجتماعيا من جديد في المجتمع. إن ما تفرزه حرية الأسواق من لا مساواة اجتماعية ونمو لا متكافئ إقليميا، وقطاعيا، واجتماعيا، لا يمكن التخفيف من حدة هذه الظواهر، إلا بتدخل الدولة المباشر.[2]

. فإذا كان دورها مثلما شرحناه أعلاه في المجمعات الغربية، فما هو دورها في بلدان العالم الثالث والمجمعات العربية تحديدا ؟

---

(1) – د/ مبروك غضبان: **بين العولمة والسيادة:** في مؤلف الجزائر والعولمة- منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص 79.

(2) – د/ سمير الشيخ- **العولمة والتكامل الاقتصادي العربي**- مجلة جامعة دمشق. المجلد 17، العدد الأول، 2002 ص (172- 173)

IV- الدولة الحديثة ومسارها التطوري في الوطن العربي

تعد ظاهرة (الدولة الحديثة) ظاهرة جديدة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود حتى أن هذا العالم الثالث لم يظهر كواقع متميز الا بعد الحرب العالمية الثانية. ولذا فإن الاهتمام بها من جانب الدراسات حتى، لم يتم إلا منذ وقت قريب نسبيا[1]. ويعتبر معظم المنظرين لها، على أنها تعد خلقا أجنبيا، إذ حتى بداية القرن العشرين كان الوطن العربي تحديدا يخضع لسلطة الدولة العثمانية التي كانت مطالبة لحمايتها من الغزو الأوروبي. وكانت تتسم السلطة فيها بانفصال تام بين حكامها من جهة وبين الرعية،أي المحكومين من جهة أخرى.

ولقد سعى الأوروبيون منذ القرن السابع عشر عموما إلى اختراق أطراف الوطن العربي واستطاع تدريجيا أن يصفي الكيان العربي الإسلامي الموحد نهائيا عام 1924 لأول مرة في التاريخ وأن يحكم أقطارا عربية حكما مباشرا وأن يفرض أسلوبه في الإدارة والتشريع... ونمطه الاقتصادي وأن يلحق المنطقة العربية مشرقه ومغربه،بدورته الرأسمالية العالمية في حين شجعت مظاهر الهيمنة هذه على ظهور حركة للمقاومة والمواجهة لهذا الاختراق[2]. يمكن تلخيصها كالآتي:

- **-أ- المرحلة الأولى:** فإذا كانت المقاومة التي قامت بها السلطات الرسمية المحلية، قد اتسمت بعدم فاعليتها؛ لاعتمادها على الفئات المقاومة الوطنية التقليدية. كمقاومة الأمير عبد القادر، المختار وغيرها...

---

(1) – د/ عبد العالي دبلة: **طبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد الثالث، جوان، 1995، ص 133.

(2) – د/ محمد جابر الأنصاري: **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي 1930- 1970**- سلسلة كتب ثقافية- شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. نوفمبر (1980. ص 13) بتصرف.

-ب- **المرحلة الثانية:** فإنه قد تم اعتماد أساليب سلمية كالإضراب والمظاهرات وغيرها. للضغط على سلطة الاحتلال للتوصل إلى وعد بالجلاء والحكم الذاتي.

-جـ- **المرحلة الثالثة:** وفي هذه المرحلة فلقد تنوعت زعاماتها بين تقليدية وحديثة وبعض عناصر السلطة الحاكمة. فتوجت هذه المقاومة بالاستقلال السياسي.

وبناء على ما تقدم فإن الدولة الحديثة في الأقطار العربية قد تم تأسيسها أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي خاصة. تم على إثرها تشكيل نسيج شبيه نسبيا لمؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية لتلك التي كانت قائمة. واستمر هذا الاقتباس للأنظمة الاقتصادية والسياسية حتى بعد حصولها على استقلالها الوطني على الرغم من محاولات التغيير التي قامت بها أنظمة الحكم العربية[1]. بمعنى آخر أن الدولة ومؤسساتها قد فرضت على المجمع من أعلى وبالقوة لذا يسميها البعض بالدول ما بعد الاستعمار(Post colonial state) .

ولقد كان تعامل هذه الأقطار مع ظاهرة الاحتلال وفقا لما يلي:

1- **المجموعة الأولى:** كانت تتمتع بكيانات قائمة أي بسلطة سياسية مستقلة وشبه مستقلة في (ظل الإمبراطورية العثمانية). وأثناء الهيمنة الاستعمارية عليها، تمّ اقتلاع السلطة السياسية المحلية أو تهميشها.وتتمثل هذه المجموعة في المغرب الأقصى - الجزائر- مصر- تونس.

2- **المجموعة الثانية:** كيانات أعيد ترتيبها أو تجميعها أو تم تقسيمها كما هو الحال في دول المشرق العربي ليبيا، السودان...

3- **المجموعة الثالثة:** الأقطار التي لم تتعرض إلى الاحتلال مباشرة ولكنها تعاني آثاره جراء مشكلات رسم الحدود- السعودية اليمن الشمالي، بلدان الخليج العربي، عمان، الأردن، قطر، البحرين، الكويت.

---

(1) - د/ محمد عابد الجابري: **إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، 1993، العدد 167 – ص (5) في مؤلف الدولة في الوطن العربي تامر كامل، مرجع سبق ذكره، ص 146 بتصرف.

ولقد تكونت بذلك أنماط الحكم في هذه الأقطار بشكل متباين نلخصها كالآتي وفقا لمصدر شرعيته.

1- أنظمة أبقت على مصدر الشرعية التقليدي الذي يستند إلى الإسلام أو الانتساب إلى أصول عربية قريشية شريفة أو محاولة بعثة من جديد.

2- بعضها تبنى مصدرا جديدا للشرعية، تمثل في العقلانية القانونية الدستورية أو البرلمانية الجمهورية.

3- بعضها حاول التوفيق بين المصدرين –التقليدي والعقلاني–

4- بعضها استند إلى شرعية ثورية ذات قيادات كاريزمية، أو نظام حزب طليعي متآلف مع أحزاب أخرى ذات إيديولوجية متقاربة.

وإن عملت هذه النخب الحاكمة بهذه الأقطار على تجريب أكثر من مصدر للشرعية في حقب زمنية متلاحقة. دون أن تستقر على نموذج واحد. بالرغم من اتجاهها في الغالب من الأحيان، إلى الأخذ بالمصدر الواحد كأساس لهذه الشرعية.

ولذلك يمكن القول: –أ– أن الدولة بمختلف أنظمتها السياسية الحاكمة، تم إنشاؤها في الخليج والجزيرة العربية، حول الأسر الحاكمة؛ كمؤسسة سياسية مركزية . والولاء فيها، ولاء شخصي للأسرة الحاكمة.

–ب– بينما في المغرب العربي، فيمكن وصف عملية بناء المؤسسات الوطنية بدولنة المجتمع.

هذه الدولنة التي عملت على تحييد مؤسسات المجتمع، في عملية الإصلاح والتغيير، والاعتماد على الفئات الرسمية لتأطير الناس في مختلف القطاعات[1]. مما أدى إلى شيوع ظاهرة شخصنة السلطة في معظم الدول العربية حتى المبقرطة منها. الأمر الذي أدى إلى تصلب الأنظمة العربية؛ على الرغم من تمايز نخبها المتعاقبة.

---

(1)– د/ تامر كامل: المرجع نفسه، ص 156.

V- بعض ملامح أنظمة الحكم ببعض الأقطار العربية الحديثة: (فترة ما بعد الاستقلال ومعضلات بناء الدولة)

يمكن الحديث في الحقيقة، ووفقا لما توفر لدينا من معطيات عن بعض نماذج أنظمة الحكم بهذه الأقطار الحديثة، وان اتخذت مثلما اشرنا إليه سابقا، أكثر من نموذج في مراحل تاريخية متعاقبة

أولا: النموذج الملكي

ترجع مركزية الدولة في الخليج والجزيرة العربية إلى تعاظم دور الأسر والنخب الحاكمة التقليدية التي وضعتها معاهدات الحماية الاستعمارية في مراكز الحكم، حيث ظهرت هذه الأسر كمؤسسات سياسية تملك الدولة؛ إذ لم يكن مجيئها إلى الحكم عن طريق إرادة شعوبها أو عن طريق الثورة. كما سنرى في دولة العسكر. حيث سعت هذه الأنظمة في إطار محافظتها على عرشها وبقائها إلى استخدام الريع النفطي، لتعزيز سياستها والحفاظ على علاقاتها التقليدية في ظل نظامها السياسي الحديث[1].

وإجمالا يمكن القول إن التنمية قد بدأت عفوية في المنطقة مع ظهور هذه الثروة النفطية.إلا أن أهم فترة كانت في السبعينات، حيث تحولت الشركات النفطية من ملكية أجنبية إلى ملكية وطنية.وانعكست عائدات النفط، على سكان المنطقة بشكل ملحوظ. بزيادة الدخل والحركة العمرانية والرفاهية، بظهور كثير من المشاريع الاقتصادية التي لم تكن تعرفها المنطقة.إلا أن الانعكاسات الايجابية لهذه العائدات على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لا يجب أن تحجب عنا، مدى تدني مستوى الاستثمار البشري لشعوب هذه المنطقة. لاعتمادها على العمالة الأجنبية في تحقيق تنميتها المحلية غير أن ما تم من تحولات على طريقة الإصلاحات السياسية وغيرها من التوجهات الجديدة في

(1) – المرجع نفسه، ص 162.

هذه المنطقة، يمكن اعتباره في الحقيقة، توجهات ديمقراطية محمودة ومطلوبة، كإجراء الانتخابات البلدية، ومشاركة المرأة فيها. لكنها تمت تحت ضغوط داخلية وخارجية؛ أكثر منها تعبيرا عن توجه لدى السلطة الحاكمة وبخاصة منذ فترة التسعينيات من القرن العشرين[1]

ثانيا- النموذج شبه الليبرالي الديمقراطي في الوطن العربي:

إذا كان الكفاح من اجل الاستقلال بمعظم الأقطار العربية قد اقترنت بمفاهيم الدستورية وسيادة القانون، وتقييد السلطة؛ كخصائص ومفاهيم كلّها تمت الإشارة إليها سابقا للدولة الحديثة الغربية؛ فإنه بُعَيد الاستقلال اتجهت أغلب هذه الدول لإقامة حكم ودساتير، أخذت بمظاهر الديمقراطية كالأخذ بتعدد الأحزاب وإقامة مؤسسات تمثيلية نيابية.

حيث بدأت بديمقراطيات على النمط الغربي. خضعت هذه الممارسة في اغلب الأحيان لذات السياقات التي كانت تسري إبان سلطة دولة الاستعمار. إذ الدولة أو السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاجها وهي التي كانت توجهها، وتمنحها السلطة والنفوذ[2]. وعلى الرغم مما حققته من إنجازات —كالتصنيع ونشر التعليم الصحة وغيرها... لكن سرعان ما تحولت إلى أنظمة متصلبة؛ لتركز السلطة في يد شخص واحد.

والاتجاه نحو أشكال مختلفة من البيروقراطية التسلطية مع تعاظم دور الأجهزة الأمنية ووظائفها حيث أولت الأقطار العربية لمؤسسات السيادة أهمية خاصة. كمؤسسات الجيش خاصة وجهاز الأمن الداخلي. باعتبارها رمزا للسيادة الوطنية وكقوة تحديثية. بل استعانت بالخبرة الأجنبية لبناء وتوسيع نواتها لتحقيق هيمنة الدولة والنظام الحاكم.

---

(1) – د/ متروك الفالح: **المجتمع والديمقراطية و الدولة في البلدان العربية**–دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن. مركز دراسات الوحدة العربية —بيروت .آذار مارس 2002–ص (68-70).

(2) – د/ تامر كامل: مرجع سابق، ص (162)

وعلى أية حال أن مسيرة بناء مؤسسات الدولة الحديثة هذه مرت بمرحلة المؤسسات السيادية (الجيش، الأمن، المالية...) ثم مرحلة المؤسسات الخدمية التعلم، الصحة...) ثم مرحلة بناء مؤسسات الاقتصادية). وكلما توسعت هذه الوظائف، ازدادت سيطرة المؤسسات الحديثة، وتوسعت بذلك إمكانيات السيطرة على معظم نواحي حياة المجتمع.[1] ناهيك عن تسلط التلقين الإيديولوجي للأجهزة الإعلامية.

وهو ما أدى في النهاية إلى تقويض تواعد العملية الديمقراطية لعدم تحقيق الاستقلال الكامل لدى هذه الدولة. وترجع بعض عوامل هذا التقويض إلى:

1- عدم تزامن هذا التغيير والاتجاه نحو الديمقراطية لدى هذه الأقطار ونمو ثقافة سياسية بها سواء لدى فئات الجماهير أو حتى على مستوى النخب الحاكمة.

2- ظهور الانقسامات التي شهدها الأحزاب التي ارتبطت بالليبرالية وأخرى ناصبتها العداء من منطلقات مختلفة(دينية، قومية، ماركيسية...)

3- ظهور مفاهيم جديدة كحرية التعبير والمشاركة التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة في البلدان الغربية وعدم توافقها مع قيم المجمع التقليدية مما أثار تناقض واضح في المفهوم التقليدي للسلطة وطبيعتها وعلاقتها بالدين، والمفهوم الحديث لطبيعة السلطة الذي يستند إلى العقل واعتبارات المنفعة العامة.

وهو ما جعل الأصوات تتعالى لدى مجتمعات هذه الأقطار العربية، لتطالب بضرورة احترام قيم الدستورية والنيابية والحقوق السياسية الفردية والاجتماعية.

---

(1) – د/ صالح فيلالي: **الاتجاهات الفكرية المعاصرة: دراسات في المجتمع العربي المعاصر**: مجموعة مؤلفين. تحرير خضر زكريا، مكتبة الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق 1999–ص (329-331).

ثالثا- النموذج الاشتراكي في الأقطار العربية وبعض إشكالاته المؤسساتية:

يرى د/ حليم بركات[1] أن الإيديولوجية الاشتراكية ومفاهيمها قد تم تبنيها في البلاد العربية إثر ظهور الحركة الوطنية التقدمية التي اقتنعت بضرورة إلغاء التفاوت الطبقي الهرمي الصارم في مجمل الحياة العربية وردم الهوة الواسعة بين الأقلية الموسرة الجشعة وأغلبية فقيرة مسحوقة والتحرر من القيم والطموحات البرجوازية؛ لأنها أدركت الارتباط الموجود بين القهر القومي، والقهر الاجتماعي والتحرر الوطني والتحرر من الفقر. وبطبيعة التحالف الراسخ بين الاستعمار والطبقات الحاكمة. لذا كانت الدعوة إلى الثورة السياسية والاجتماعية، ومن ثم توصلت الاشتراكية العربية إلى الحكم في كل من سوريا ومصر والعراق الجزائر ليبيا وغيرها عن طريق الانقلابات العسكرية التي ألفت الطبقة البرجوازية الكبرى خلال أقل من ربع قرن (1939- 1970) بحيث نجح أكثر من 35 انقلابا عسكريا في هذه البلدان. إذ أصبحت غالبية الشعب العربي تحكم من قبل العسكر خاصة في البلدان المذكورة. ويعزو د/ حليم بركات بعض عوامل وقوع هذه الانقلابات إلى:

1- احتكار السلطة من قبل البرجوازية التقليدية الكبرى وعدم اشتراكها للفئات الأخرى.

2- نكبة فلسطين التي أظهرت فساد الأنظمة العربية التقليدية السائدة وعدم فاعليتها.

3- تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون التوصل إلى إيجاد حل للتناقضات الأساسية والثانوية.

4- ضعف التوازن بين الدولة المركزية والجماعات التقليدية التي ظلت تحتفظ بوزنها.

---

(1) - د/ حليم بركات: **المجمع العربي المعاصر. بحث استطلاعي اجتماعي.** مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت كانون الأول بتصرف، ص 291- 292.

5- الحالة الانتقالية التي كان الوطن العربي يعاني منها: مثله مثل بقية بلدان العالم.

6- ضعف الأحزاب العقائدية وعدم قدرتها على تعبئة الجماهير والمبادرة إلى حل الأزمات الوطنية.

7- فعالية الجيش بالنسبة للقوى والمؤسسات الأخرى. واحتكاره لوسائل العنف وامتلاكه القدرات التقنية وانفتاحه على الطبقات البرجوازية الجديدة، وكذا الاقتناع لدى بعض الأحزاب بأن الانقلابات تشكل أداة سهلة بالمقارنة مع الثورات الشعبية للوصول إلى الحكم.

ولإثبات شرعيتها سعت الحكومات العسكرية وعن طريق رفع شعارات التحرير تحرير البلدان العربية من الاستعمار (تحرير فلسطين) الإصلاح الزراعي، الدعوة إلى الوحدة العربية- تحسين أحوال الشعب عن طريق تطبيق الاشتراكية العربية المتميزة، نشر التعليم، وتحديث المؤسسات وغيرها من الإنجازات الأخرى. سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي. ولكنها وقعت في نفس الإشكال لما اكتفت بإدخال إصلاحات طفيفة ومنعت المشاركة الشعبية وألغت الأحزاب، وحرمت الشعب من حرياته وحقوقه المدنية دون أن تحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة واستعمالها لأساليب سلطوية[1].

وعلى هذا، ظل شكل الدولة سواء كان يتعلق الأمر بالنموذج شبه الليبرالي والديمقراطي أو النموذج الاشتراكي، يمثل سيادة الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة، بينما ظل محتواها يأخذ صبغة محلية. مما نتج عنه تناقض بين الشكل والمحتوى. على اعتبار أنها جعلت بقاءها المعيار الأهم. واستمر تطور أسلوب الدولة السياسي في البلدان العربية عموما وبالتدريج باتجاه الإدماج الكلي بين الحكام وجهاز الدولة لكونها الناطقة الفعلية باسم المجمع. مما أدى إلى تعثر بناء

(1) - د/ حليم بركات. نفس المرجع دائما (292، 293) بتصرف طفيف.

مؤسسات المجمع المدني وتضاؤل دور المعارضة السياسية خاصة في مرحلة الخمسينات حتى التسعينات من هذا القرن.

وبناء على ذلك لقد وجدت الأنظمة العربية والنخب الحاكمة المسيطرة على السلطة في هذه الأقطار نفسها،أسيرة لإيديولوجيات وشعارات أصبحت من القدم؛ بحيث لم تعد تلقى صدى لدى المحكومين بسبب تآكلها مع الوقت. ويمكن أن نجمل أهم عوامل هذا التآكل إلى ما يلي:

1- أن معظم النخب السياسية الحاكمة الحديثة، تفتقد إلى العنصر الجوهري من عناصر شرعيتها يتمثل في قبول الجماهير بها (المحكومين)، وافتقارها إلى الولاء لها ، طواعية، وليس إكراها.

2- إن عددا من القضايا الجوهرية، كقضية المساواة، السلطة، الهوية، لم يتم حسمها بالدول القطرية العربية الحديثة، على الرغم من إنها تشكل إحدى مكونات بناء أي دولة.

3- ضعف الانجاز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ على الرغم من أنها تبدو دول قوية. بحكم احتكارها للسلطة وأجهزتها الأمنية

4- عدم تطور الدولة ككيان له استقلالية عن شخصية حكامها أو عن النظام السياسي الذي يعبر عن سلطة الدولة، وليس عن سلطة الحاكم.

5- عدم تعبير قوانين ومؤسسات الدولة عن إرادة الجماهير؛ بقدر ما تعبر عن إرادة حكامها الذين يتمتعون بسلطات اكبر بكثير من تلك التي تخولها لهم الأطر القانونية التي يعملون بها.

وعليه، إن التطور التاريخي لأنظمة الحكم في الوطن العربي، تبين مدى صعوبة إمكانية الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة. فالسلطة، هي التي تبني مؤسسات الدولة وأجهزتها. وهي حاضنة الدولة وليس العكس. وإن تهديد

إحداها يعرض الأخرى إلى المخاطر. مثلما يؤكد ذلك برهان غليون في أحد المؤلفات[1].

وعلى العموم هناك إجماع عام مؤداه؛ أن معظم الدول العربية قد تعثرت في إنجاز أهدافها نتيجة فشل المشروع التحديثي بها. ووصول أنماط التنمية العربية إلى أفقها المسدود، وعجزها عن حل المشكلات التي ترافقها، وفشل الطبقة الحاكمة في تجسيد وعودها المتعلقة منها بمحاصرة الفقر، البطالة والكساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.[2] والديمقراطية السياسية وحماية الاستقلال الوطني وتأكيد الهوية الثقافية والحضارية لشعوبها. ولهذه الأسباب جميعا وغيرها، اتسمت علاقتها بالمجتمع بالتوتر والصراع وعدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف (العنف السياسي) للرد على التعنت السياسي الذي يعانيه المحكومين والمطالبة بتحقيق المطالب المشروعة الاجتماعية كالتعلم والشغل... بالإضافة إلى المطالب السياسية كالحصول على المشاركة السياسية وتأكيد مبدأ المساواة، حرية التعبير...

VI- العولمة وأثرها على أنظمة الحكم بالبلدان العربية :

مع ظهور العولمة وانهيار المعسكر الشرقي الشيوعي، اتجهت جل أنظمة الحكم القائمة بالوطن العربي إلى تبني اقتصاد السوق، والدخول في التجارة العالمية كخيار تنموي، وتحقيق الانفتاح الاقتصادي، والتأقلم مع التحولات العالمية الجديدة. وذلك بالرغم من الخوف من العولمة في العالم العربي والذي يأتي من كون؛ أن الطبقة السياسية الحاكمة ستكون مهددة في مصالحها، عندما تعم

---

(1) – د/ برهان غليون– **الديمقراطية العربية. جذور الأزمة وآفاق النمو** – ص (210)– في مؤلف: حول الخيار الديمقراطي –دراسة نقدية إعداد مجموعة مؤلفين – بيروت مركز دراسات الوحدة العربية _1994 – ص (126)

(2) – د/ إبراهيم توهامي وآخرون: **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص (67) بتصرف.

المطالبة بتحقيق الحريات وحقوق الإنسان[1]. وتأكيد الديمقراطية كمبدأ تقوم عليه الدولة الحديثة. في الوقت الذي تتميز فيه الحكومات العربية بتشبثها بالحكم إلى حدود التقديس والعبادة. إن هذه الحكومات وتحت وطأة التغيير، مطالبة بتعظيم دورها خاصة في مجال تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. مما يحول بالتالي، دون الركون إلى اقتصاد السوق بالمضي بالاندماج بالرأسمالية العالمية. التي لا يهمها تحقيق التنمية المحلية لشعوب هذه الدول القطرية. وهي مطالبة (أي الأنظمة في ذات الوقت بالتخلي عن كثير من أدوارها السيادية. لتصبح، أنظمة رخوة ورمزية وتتخلى عن كثير من مظاهر سيادتها وتسييد العولمة.[2]

بالرغم من ندرة وتواضع الدراسات العربية، التي ترصد انعكاسات العولمة في الوطن العربي؛ لعدم توافر قاعدة معلومات دقيقة، ناهيك عن مسألة شفافيتها.مما يصعب مهمة الباحث في استطلاع واقع هذه المجمعات.

فإن السؤال المطروح دائما يبقى: هل من الموضوعية، إرجاع دوما أزمة وتخلف المجمع العربي للعامل الخارجي الاستعمار والعولمة؟ وهل المنظمات السياسية وأنظمة الحكم تظل بعيدة عن الفعل؟ولم تكن مسئولة عن فشل المشروع التحديثي والحضاري في الوطن العربي عموما؟

• يرى د/ سليمان الشيخ صاحب هذا السؤال، أنه إذا كان من الصحيح أن البلدان العربية كغيرها من البلدان النامية، قد ورثت تركة استعمارية تحتم عنها ارتهان اقتصادها وارتفاع مديونيتها الخارجية، فإن المفرزات الاجتماعية لهذه المشكلات الاقتصادية، خاصة في ظل العولمة تولد أهم مظهر للتهميش تمثل في

---

(1)- د/ مبروك غضبان: **بين العولمة والسيادة في مؤلف: الجزائر والعولمة** - منشورات جامعة منتوري – قسنطينة 2001- ص (63-245) بتصرف.

(2)- د/ عبد الخالق الختاتنة: **مستقبل التنمية العربية في ظل العولمة:** في مؤلف الجزائر والعولمة – نفس الرجع- ص (245)

البطالة والفقر. إذ حسب إحصائيات منظمة العمل العربية وصل عدد العاطلين لسنة 1992: 10 مليون عاطل أي

بمعدل وسطي (15%) وتمثل فئة الشباب العاطل، وكنموذج الفئة العمرية (15- 21) بالنسبة لمجموع العاطلين عام 1994 في الجزائر (29 %) تونس (47%) المغرب (41%) هذا إذا استثنينا هجرة الشباب العربي المؤقتة والدائمة وأغفلنا العاملين في القطاع غير النظامي ولبعض الوقت وغير المبين وضعهم تماما. بينما بلغت نسبة السكان العرب الواقعين تحت خطوط الفقر وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 1998 نحو 25%.[1]

إن مظاهر التهميش هذه المتفاقمة في الوطن العربي ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مشكلات الفقر تعد البيئة الخصبة لنمو العنف السياسي المنظم والارتداد إلى الأصولية والنزعة العرقية والدينية وحيث باتت الساحة في ظل تيار العولمة مفتوحة لتفكيك الدول إلى نزاعات عرقية ودينية. مثلما يحدث في الجزائر وأفغانستان وغيرها من بلدان العالم الأخرى. مما جعل هذه الدول، بمثابة " دول أزمات " بجميع أبعادها.

ويمكن إجمالا إرجاع عوامل أزمة الدولة بهذه الأقطار العربية إلى العامل الاقتصادي الذي أشرنا إلى بعض جزيئاته للتو. بينما العامل السياسي فيمكن تلخيصه في العناصر التالية:

1- مسألة الشرعية

ويمكن تحديدها فيما يلي:

قصور الأنظمة العربية الحديثة في تأسيس دولة المؤسسات والقانون باعتبارها أسس قوية للشرعية السياسية، فوجود هذه الأنظمة يتم في الأصل خارج الأطر القانونية بالمعنى الحديث لها.

---

(1)- د/ سليمان الشيخ – مرجع سبق ذكره – ص (177)

حيث قادت الديمقراطية، أنظمة الحكم بها إلى عدم تلبية المؤسسات حاجة الجماهير للمشاركة السياسية الفعلية واستمرار بالتالي عملية تفكيك المجمع للحيلولة دون تشكله كقوة تحدي للسلطة مما يشجع على ظهور العنف المضاد.

2- مسألة المشاركة الديمقراطية:

إذا كان وجود الإنسان العربي يمكن تحديده بجملة من الحقوق منها حق التعليم والعمل والفكر والتعبير واتخاذ القرارات، وحق الاجتماع وإنشاء الجمعيات. وتكافؤ الفرص والمساواة.فإن الحق في اختيار الحاكمين مثلما يؤكده د/ تامر كامل ومراقبتهم وعزلهم يقف في مقدمة هذه الحقوق[1] إلا أن تحقيق المشاركة الديمقراطية في الأقطار العربية ظل بعيدا عن المستوى المطلوب إذ بالرغم من إقدام أنظمة الحكم الجمهورية منها والملكية لتطبيقها بصيغ متعددة والسماح بالتعددية الحزبية، إلا أن جهودها ظلت رمزية. لا ترقى إلى مستوى ما حققته الدول المتقدمة. بل كانت العودة إليها والاتجاه نحوها كلما تعرضت هذه الأنظمة للضغوط الداخلية والخارجية. والتي قد تكون حفزت بعض القيادات العربية في إطار تراكماتها، على الموازنة بين سلبيات الجمود وإيجابيات الإصلاح مع العقلانية لضمان استمرارها في السلطة لفترات أطول؛ الأمر الذي ينطبق على ما حدث في الأردن في نهاية الثمانينات، الجزائر على الرغم من الإخفاقات، وفي المغرب وفي بلدان الخليج على محدودية التغيرات والإصلاحات السياسية في فترة التسعينات من القرن 20. يضاف إلى ذلك كله أن النشاطات التي ارتبطت بتحولات ديمقراطية في بعض البلدان العربية، مثل البحرين، الجزائر، الأردن، السعودية ما بعد أزمة الخليج، إنما قامت بها قوى اجتماعية تقليدية مذهبية أو طائفية أو قبلية وحتى مناطقية[2] على الرغم من كون هذه المشاركة أداة

(1) - د/ تامر كامل- مرجع سابق. ص (201).

(2) - د/ متروك الفالح - **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية** مرجع سبق ذكره، ص 68-70.

ضرورية لتنظيم العلاقات داخل المجمع، تنظيما عقلانيا يضمن ممارسة المواطن لحقوقه عن طريق تنظيم الصراع والمنافسة بين شرائح المجمع المختلفة.

3- الهوية الثقافية:

يمكن عموما اعتبار الهوية الثقافية إحدى القضايا التي يتغذى منها الجانب الثقافي للأزمة والتي تطرح بشكل حاد لدى بعض الأقطار العربية، باعتبارها مكونات أساسية منها (الإسلام) كمرجعية دينية وأخلاقية (العروبة) كواقع أجماعي وثقافي ولغوي (الخصوصيات أو التمايزات) الثقافية والجغرافية والمذهبية فإذا كانت هذه الأنظمة قد استطاعت تجاوز هذه الإشكالية في أثناء فترات الاحتلال بشيء من الفاعلية، إلا أنها وبعد مرحلة الاستقلال فإن التعامل معها كان بقصور واضح مما أدى إلى ظهور أزمة هوية لدى بعض هذه الأقطار خاصة بعد أن تعرضت هذه الأقطار إلى محاولات التفتيت من جهة ومن جهة أخرى إلى سلسلة الاختراقات الاجتماعية والفكرية والنفسية[1] مما عرضها ويعرضها ككيان حضاري إلى التهديد، والتشرذم أو التمزق. ولقد لعبت العوامل الداخلية والخارجية دورا كبيرا في جعل هذه المكونات عناصر التضاد والصراع بدلا من الانسجام.

• ولعل أزمة الجزائر أوضح مثال يبرز هذه المسألة. إذ في ظل إغفال إشكالية علاقة الدولة بالهوية الوطنية، تطور المجتمع الجزائري وبصورة خاطئة في علاقته بالسلطة / الدولة؛ التي اغتصبت منه هويته. وإن كان هذا الاغتصاب ذاته قد تم أثناء فترة الاحتلال الأجنبي والذي تعرض لها طيلة عهود طويلة. وكان كفاحه المرير من أجل استرجاعها كاملة. خاصة وان ثورة التحرير كانت قد ارتكزت على نظم من القيم والمبادئ الوطنية والإنسانية والحكم الرشيد والعدالة

---

(1) – د/ سالم صاري: **آفاق تطور المجتمع العربي واتجاهاته المستقبلية**. في مؤلف دراسات في المجتمع العربي المعاصر – مرجع سبق ذكره- ص (352-353).

الاجتماعية والمساواة الحقيقية، والحرية وحقوق الإنسان والشعوب والسلم والتضامن على المستوى الوطني والدولي.[1] إلا أنه وفي ظل الاستقلال بدأت الشعور بفقدان الهوية بعد الانسداد الذي انتاب السلطة بسبب مصادرها لمقومات الأمة وعدم بلورتها في المشاريع التنموية الشاملة. واليوم شعر المجمع المدني بضرورة استرجاعها. هذا الاحتكار قد حرم الجزائر من الوصول إلى حالة الانسجام مع الذات. في الوقت الذي كان تحولها نحو الديمقراطية 1991م بمثابة الامتحان الصعب الذي أشر على وجود مسافة ساحقة بين السلطة والمجمع. ومنذ ذلك الوقت وحالة التشرذم تتفاقم كما تبين أن السلطة/ الدولة لم تروج لخطاب إيديولوجي فاسد حول الهوية الوطنية فحسب وإنما كشفت التجربة عن خلل خطير في بنية السلطة ذاتها. [2]

4- **الاندماج الوطني***: لقد صنف عالم الاجتماع المصري: سعد الدين إبراهيم الجماعات في الوطن العربي حسب بعدين رئيسيين هما: الشعور بالانتماء العربي، والتحدث باللغة العربية كلغة أم، فتوصل إلى أن هناك أربع مجموعات هي:

1- الجماعة الرئيسية التي تمثل أكثر من (85%) من مجموع السكان الوطن العربي، وهي التي يتكلم أفرادها اللغة العربية ويشعرون بالانتماء إلى الجماعة العربية.

---

(1)- د/ عمار عوابدي: **قيم ثورة أول نوفمبر1954 ونظام الحكم الوطني الراشد**- بحوث والدراسات البرلمانية .مجلة الفكر البرلماني. مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية.

(2) - الأزمة الجزائرية: **الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. سلسلة كتب المستقبل العربي (11) مركز دراسات الوحدة العربية 1999- ص195، 196- بتصرف طفيف.

* - يقصد بالاندماج شكلان: الأفقي أي صهر العناصر الاجتماعية والدينية والجغرافية المختلفة في بلد ما ضمن إطار الدولة الأمة. أما العمودي فيعني إقامة روابط وثيقة بين الحكام والمحكومين في إطار عملية المشاركة في النظام السياسي.

2- جماعات تتكلم العربية ولكنها لا تشارك العرب حسهم القومي (من أمثلة ذلك الطائفة المارونية في لبنان).

3- جماعات ذات انتماء عربي ولا تتكلم العربية (جماعات من الصومال وغرب السودان، أقطار شمال إفريقيا)

4- جماعات لا تتكلم العربية ولا تحس بالانتماء العربي وأبرزها في رأيه الأكراد شمال العراق وقبائل جنوب السودان وقبائل البربر في المغرب والجزائر. [1]

وبناء على ما تقدم فإن مسألة الاندماج الوطني شكلت إحدى الاهتمامات الأولى للدول العربية نتيجة تباين تكويناتها الاثنية بغرض تحقيق مستوى من التجانس داخل المجمع والأمة وذلك بالطرق الطوعية وليس القسرية. لكن هذه المهمة لم تكن سهلة بالنسبة لها، سواء كان ذلك في بداية تكوينها أو نشوئها كدولة وطنية وحتى بعد حصولها على استقلالها حيث تفاقمت هذه المسألة خاصة في العقدين الأخيرين مما أدخلها في دائرة الأزمة الحقيقية وذلك لعدة أسباب لعل أهمها ما يلي:

1- إخفاق النخب الحاكمة بالوطن العربي في معالجة المشكلة الثقافية والعرقية ومصادرها كمطلب؛ تفاديا لتحولها إلى مصدر إزعاج بالنسبة للسلطة الحاكمة. الأمر الذي أدى إلى الحيلولة دون التقاء هذه التكوينات مع ذاتها ومواجهة تحدياتها ومشكلاتها الحقيقية.

2- تجاهل أنظمة الحكم في الوطن العربي لوجود الآخر. وحتى الاعتراف به ومحاولة احتوائه.

3- عدم وجود نمو اقتصادي متوازن يضمن لجميع الشرائح المكونة للمجتمع العربي الحق في الانتفاع بها.

---

(1) - د/ حليم بركات. **المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي**- مرجع سابق- ص34، 35

ولقد ساهم ذلك في وجود تفاوت طبقي صارخ. مما أدى في الغالب من الأحيان إلى ظهور أعمال العنف خصوصا في العشرية الأخيرة كتعبير، عن سوء الأوضاع والاحتقان الذي تعيشه هذه التكوينات داخل المجمع العربي. وغالبا ما غذت هذه الهزات أيدي أجنبية حريصة على تفتيت الأمة العربية وتشرذمها باستمرار. مما عمق الهوة بين الأنظمة هذه والمحكومين في الوطن العربي. وحال دون تكوين إطار للمشاركة السياسية الحقة. مما ساعد على حصول التمادي في التنافي التبادلي بين هذه الأنظمة من جهة، والتكوينات الثقافية والعرقية بالوطن العربي من جهة أخرى.

الخلاصـــة:

انه وبمراجعة مقولة "جرامشي" الذي يرى أن الدولة أداة للترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الكثير من المنافع العامة والخدمات والتي ذكرناها في مقدمة هذه الورقة، فإننا نجدها لا تنطبق على الدول العربية تماما. وذلك بالنظر إلى كون هذه الكينونات ما تزال تفتقد إلى عدد من المميزات التي تطبع الدولة الحديثة ذات الحكم الرشيد؛ كونها لا تزال تواجه تحديات كثيرة أهمها: تحدي الشرعية وتحدي، المشاركة الديمقراطية وتحديات الوحدة والإدماج والاستقرار السياسي والاجتماعي. بل غالبا ما توصف بأن أنظمة الحكم بها فاسدة. فيما تستدعي مخاطر تشعبها وتفاقمها، دراسة أسبابها وآلياتها. خاصة وأن ممارسات الفساد الكبير تقع في قلب الأزمة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية.مما جعلها تصاب بالعطب لمدة سنين طويلة. ولقد لخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة القضية في ثنايا خطاب وجهه لمواطنيه في 27 نيسان ابريل 1999 حيث قال: "بان الدولة الجزائرية مريضة بالفساد. فهي دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة والمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى

الطعون والتظلمات .مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب. مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع ".

وهو في الحقيقة توصيف ينطبق على جميع الدول العربية. وهذه الأعراض كما لاحظ الرئيس، أضعفت الروح المدنية، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمير، وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية.وبذلك يتعجب الرئيس كما نتعجب معه.هل هناك كارثة أكثر من ذلك؟ [1]

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن أنظمة السلطة بالنظر لما تقدمه من إعراض المرض؛ تفتقر للحكم الرشيد، لافتقادها لكل مقوماته؛ التي حاولنا تبيانها من خلال هذه الورقة. في الوقت الذي يبقى مستقبلها ومستقبل شعوبها مرهون بمدى قدرتها على تحقيق كل هذه المتطلبات كإستراتجية ضرورية لقيام الدولة الحديثة ذات الحكم الرشيد.

المراجـــــع:

1- د/ محمود الفوضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية الطبعة الأولى كانون الأول ديسمبر 2554.

2- لورانس جراهام وآخرون: السياسة والحكومة: مقدمة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. ترجمة عبد الله بن فهد اللحيدان جامعة الملك سعود 1999

3- السيد عبد الحليم الزيات: في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة- القوة- الصفوة) ، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية 1990

4- د/ إبراهيم عبد العزيز شيخا: النظم السياسية -الدولة والحكومات-. منشاة المعارف بالإسكندرية 2003.

1 - د/ محمود الفوضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، مرجع سبق ذكره، ص 83.

5- د/ خضر زكريا: نظريات سوسيولوجية- مكتبة الأهالي للطباعة والنشر 1998.

6- د/ سمير الشيخ- العولمة والتكامل الاقتصادي العربي- مجلة جامعة دمشق. المجلد 17، العدد الأول، 2002

7- د/ عبد العالي دبلة: طبيعة الدولة ودورها في مجمعات العالم الثالث. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة. العدد 3، جوان 1995

8- د/ محمد جابر الأنصاري: تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي 1930- 1970- سلسلة كتب ثقافية- شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

9- متروك الفالح: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية-دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تزّيف المدن. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. آذار مارس 2002.

10- مجموعة مؤلفين: دراسات في المجتمع العربي المعاصر. تحليل خضر زكريا. مكتبة الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق 1999.

11- د/ حليم بركات: المجمع العربي المعاصر. بحث استطلاعي جماعي. مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت كانون الأول بتصرف.

12 – د/ إبراهيم توهامي وآخرون: التهميش والعنف الحضري، مخبر الانسان والمدينة — جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 199.

13- مجموعة مؤلفين: حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1994.

14- مجموعة مؤلفين: الجزائر والعولمة - منشورات جامعة منتوري — قسنطينة 2001.

15- د/ عمار عوابدي: قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ونظام الحكم الوطني الراشد-بحوث والدراسات البرلمانية. مجلة الفكر البرلماني. مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية. مجلس الأمة العدد السابع —ديسمبر 2004

16- الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي (11) مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.